

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

رأينا المتحفظ على الأداء المالي المجمع والتدفقات النقدية المجمعة للمجموعة

في رأينا، فيما عدا الآثار الممكنة للمسألة الموضحة في فقرة أساس الآراء، بما في ذلك أساس الرأي المتحفظ على الأداء المالي المجمع والتدفقات النقدية المجمعة للمجموعة من تقريرنا، فإن القوائم المجمعة المرفقة للدخل والدخل الشامل والقوائم المجمعة للتدفقات النقدية تعبر بصورة عادلة من كافة جوانبها الجوهرية، عن الأداء المالي المجمع والتدفقات النقدية المجمعة لشركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

رأينا بخصوص المركز المالي المجمع للمجموعة

في رأينا، فإن القائمة المجمعة المرفقة للمركز المالي تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

رأينا بخصوص القوائم المالية المنفصلة للشركة الأم

في رأينا، فإن القوائم المالية المنفصلة للشركة الأم تعبر بصورة عادلة، ومن كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي للشركة الأم كما في 31 ديسمبر 2018، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

نطاق المراجعة

القوائم المالية الخاصة بالشركة الأم والقوائم المالية المجمعة الخاصة بالمجموعة (يشار إليها معاً بـ "هذه القوائم المالية") تضم ما يتعلق بكل منهما:

- قوائم المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018؛
- قوائم الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- قوائم الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- قوائم التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- قوائم التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات حول هذه القوائم المالية، والتي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

أساس الآراء، بما في ذلك أساس الرأي المتحفظ على الأداء المالي المجمع والتدفقات النقدية المجمعة للمجموعة

لقد تم تعييننا كمراقبي حسابات لإحدى الشركات التابعة للشركة الأم خلال عام 2018 ومن ثم لم نشهد جرد المخزون المادي للشركة التابعة في نهاية العام السابق. علاوة على ذلك، فإن مراقبي الحسابات السابقين لهذه الشركة التابعة، لم يقوموا بإبداء رأيهم بخصوص القوائم المالية للشركة التابعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، للعديد من الأسباب بما في ذلك عدم قدرتهم على الحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة ذات الصلة بالمخزون. ومن ثم فقد كنا غير قادرين على الاقتناع بأية وسيلة بديلة بخصوص كميات المخزون التي كانت الشركة التابعة تحتفظ بها في 31 ديسمبر 2017 بقيمة 774,170 ريال عماني. بما أن المخزون الافتتاحي يقع ضمن تحديد الأداء المالي المجمع والتدفقات النقدية المجمعة للسنة الحالية، فإننا غير قادرين على تحديد سواء كانت التعديلات ضرورية فيما يتعلق بالأرباح المجمعة للسنة الواردة في التقرير في قائمة الدخل المجمع وقائمة الدخل الشامل المجمع وفي قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المجمعة وصافي التدفقات النقدية المجمعة من الأنشطة التشغيلية الواردة في قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

أساس الآراء، بما في ذلك أساس الرأي المتحفظ على الأداء المالي المجمع والتدفقات النقدية المجمعة للمجموعة (تابع)

أساس عدم إبداء الرأي - المجموعة

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية من هذا التقرير.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. غير المعدل على المركز المالي المجمع والقوائم المالية للشركة الأم ككل ورأي التدقيق المتحفظ الخاص بنا على الأداء المالي المجمع والتدفقات النقدية المجمعة.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

أمور المراجعة الرئيسية

- إعادة بيان القوائم المالية المجمعة للسنة السابقة - المجموعة
- تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" - المجموعة والشركة الأم
- انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الشقيقة والشركات التابعة - المجموعة والشركة الأم
- المكونات الجوهرية التي تم تدقيقها بواسطة مدقق بخلاف برايس وترهاوس كوبرز - المجموعة والشركة الأم

في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في هذه القوائم المالية. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة باجتهادات ذاتية؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هي الحال مع أعمال المراجعة التي نجريها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.

قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة للقوائم المالية للشركة الأم لتنفيذ الإجراءات الكافية التي تمكننا من تقديم رأي حول القوائم المالية للشركة الأم ككل، مع مراعاة هيكل الشركة الأم والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي تزاوّل الشركة الأم أعمالها فيه.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي نرى، في تقديرنا المهني، أنها أكثر أهمية أثناء مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالإضافة إلى الأمر الموضح في فقرة أساس الآراء، بما في ذلك أساس الرأي المتحفظ على الأداء المالي المجمع والتدفقات النقدية المجمعة للمجموعة فقد حددنا الأمور الموضحة فيما يلي لتكون أمور المراجعة الأساسية حتى يتم تغطيتها في تقريرنا.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

منهجنا في المراجعة (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية

كيف عالجت مسألة التدقيق الرئيسية في تدقيقنا

إعادة بيان القوائم المالية المجمعة للسنة السابقة - المجموعة

- نفذنا الإجراءات التالية فيما يتعلق بإعادة البيان:
حصلنا على القوائم المالية المدققة لشركة آفاق عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 واختبرنا تسوية الإدارة للأرصدة في القوائم المالية المدققة بالإضافة إلى تلك الموجودة في المعلومات المالية غير المدققة المستخدمة في التسوية؛
- توصلنا إلى فهم لطبيعة التعديلات التي حددتها الإدارة خلال السنة المذكورة، واختبرناها مقارنة بسجلات المحاسبة الرئيسية لإثبات صحة تصنيف هذه التعديلات، بما في ذلك اختبار الفترة المتعلقة بها.
- راجعنا حسابات إعادة البيان التي أعدتها الإدارة بناء على التعديلات سلفة الذكر واختبرنا دقة نشر هذه التعديلات في سجلات المحاسبة للشركة التابعة وفي القوائم المالية المجمعة المعادة بيانها

كما راجعنا كفاية الكشوفات المتعلقة بإعادة البيان وملاءمتها، على النحو الوارد في الإيضاح 1-2 (ز) الملحق بتلك القوائم المالية.

تم إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 باستخدام المعلومات المالية غير المدققة لإحدى الشركات التابعة لها المهمة، وهي شركة آفاق المصنعة للتجارة ش.م.م ("آفاق") نظرًا لأن القوائم المالية المدققة لم تكن متاحة قبل تاريخ الرأي المقدم فيما يتعلق بتدقيق المجموعة وهو 15 مارس 2018.

لقد قامت شركة تدقيق أخرى بتدقيق القوائم المالية لشركة آفاق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، والتي لم تقم بإبداء الرأي على هذه القوائم المالية في تقريرها بتاريخ 23 إبريل 2018 على أساس أن دفاتر الحسابات والسجلات المحاسبية لشركة آفاق لم يتم الاحتفاظ بها بشكل مناسب. إن القوائم المالية التي لم يتم إبداء الرأي عليها كانت مختلفة ماديًا عن المعلومات المالية غير المدققة التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه خلال عام 2018، فقد حددت الإدارة عدة تعديلات عند الانتهاء من دفاتر حسابات آفاق وجمع السجلات الحسابية محل العقد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ومعظم هذه التعديلات تتعلق بسنة 2017 والمبلغ الإجمالي للتعديلات كان هامًا للمجموعة، والذي أدى إلى إعادة بيان القوائم المالية المجمعة للمجموعة لسنة 2017.

اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيسي بسبب الأهمية النسبية وعدد حالات إعادة بيان القوائم المالية المجمعة وتعديلاتها، وجهد التدقيق المطلوب لتحديد ملاءمة المعاملة المحاسبية، والتعقيدات المرتبطة بتحديد المدة التي تتعلق بتلك التعديلات.

راجع الإيضاح 1-2 (ز) للاطلاع على الكشوفات الموجودة في القوائم المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

منهجنا في المراجعة (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

كيف عالجت مسألة التدقيق الرئيسية في تدقيقنا

مسألة التدقيق الرئيسية

تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" - المجموعة والشركة الأم

قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

- راجعنا تقييم الأثر الذي أجرته الإدارة التي عينت خبيراً خارجياً مستقلاً لمساعدتها في اعتماد وتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. توصلنا إلى فهم للمنهج الذي اعتمدته الإدارة فيما يتعلق بتصنيف وقياس أصولها وخصومها المالية. وقمنا على وجه التحديد بالنظر في صحة استنتاج الإدارة بأن مجال الأثر الرئيسي لانخفاض القيمة كان فيما يتعلق بانخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية؛
- قِيمنا استقلالية الخبير الخارجي ومؤهلاته وخبرته وتجاربه بالاستناد إلى التقييم الذي طلب منه تنفيذه وإلى نطاق عمله.
- أجرينا مقارنة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي وضعته الإدارة مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 واستعرضنا مدى معقولية المنهجية المستخدمة. كما قمنا باختبار الدقة الحسابية للنموذج؛
- اختبرنا الافتراضات الرئيسية، مثل تلك المستخدمة في حساب احتمالية العجز عن الوفاء بالالتزامات والخسائر اللاحقة عند العجز عن الوفاء بالالتزامات، من خلال مقارنة البيانات التاريخية للمجموعة. ونظرنا كذلك في دمج العوامل الاستثنائية (الاقتصادية في الغالب) لعكس أثر الأحداث المستقبلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة.

كما راجعنا كفاية الكشوفات المرفقة في الإيضاح 3 والإيضاح 37(أ) المتعلقة بتلك القوائم المالية.

طبقت المجموعة والشركة الأم المعيار الدولي المحاسبي الجديد لإعداد التقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" اعتباراً من 1 يناير 2018، وهذا المعيار يحل محل متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 "الأدوات المالية - الإقرار والقياس".

يتناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية وقياسها وإلغاء الاعتراف بها، ويوفر قواعد جديدة لمحاسبة التحوط ونموذج جديد لانخفاض قيمة الأصول المالية. وقررت الإدارة أن أهم أثر للمعيار الجديد يرتبط بحساب مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية.

وفي 31 ديسمبر 2018، كانت القيمة الدفترية للذمم المدينة التجارية للمجموعة والشركة الأم على النحو التالي:

	2018	2017
المجموعة	22,954,019	25,355,440
الشركة الأم	22,086,408	22,101,481

تقوم المجموعة والشركة الأم في كل تاريخ لإعداد التقارير بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. وقد طبقت الإدارة نموذجاً مبسطاً للخسائر الائتمانية المتوقعة ("ECL") من أجل تحديد مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية. وينطوي هذا النموذج على استخدام مختلف الافتراضات وعوامل الاقتصاد الكلي ودراسة الاتجاهات التاريخية المتعلقة بتجربة متحصلات الذمم المدينة التجارية.

ركزنا على هذا الجانب بسبب أهمية القيمة الدفترية للذمم المدينة التجارية لهذه القوائم المالية، والأحكام والتقدير المرتبطة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ("ECL").

راجع الإيضاح 3 الذي يشرح أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، والإيضاح 2.8 لمعرفة السياسة المحاسبية والإيضاح 37(أ) لمعرفة الإفصاح ذي الصلة في القوائم المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

منهجنا في المراجعة (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

كيف عالجت مسألة التدقيق الرئيسية في تدقيقنا

مسألة التدقيق الرئيسية

انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الشقيقة والشركات التابعة -
المجموعة والشركة الأم

قمنا بتنفيذ الإجراءات المبينة أدناه لتقييم افتراضات الإدارة المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة المستخدم. كانت أهم الافتراضات في اختبار انخفاض القيمة لبنك صحار تكمن في معدل نمو توزيعات الأرباح ومعدل النمو النهائي لتوزيعات الأرباح ومعدلات الخصم، وكانت أهم الافتراضات في اختبار انخفاض القيمة لشركة فينكوب وأفاق واصل للصرافة تكمن في معدل نمو التدفق النقدي ومعدل الخصم.

معدل نمو توزيعات الأرباح ومعدل النمو النهائي لتوزيعات
الأرباح ومعدل نمو التدفق النقدي ("معدلات النمو")

لقد حصلنا على نموذج التقييم الخاص بالإدارة وقمنا باختباره للتحقق من دقته الحسابية وفحص الأساس الذي عليه يتم تحديد المدخلات في النموذج. وقد تم الاتفاق على هذه المدخلات في الوثائق الداعمة مثل خطط العمل المعتمدة من مجلس الإدارة والمعلومات المتاحة للجمهور. وقد اختبرنا مدى معقولية معدلات النمو من خلال الرجوع إلى البيانات الخارجية والداخلية لدى المجموعة والشركة الأم وخبرتنا في الصناعة.

معدلات الخصم

افتترضت الإدارة معدلات خصم تتراوح بين 9.25% - 13% اعتمادًا على طبيعة الاستثمارات والصناعة التي يتم الاستثمار فيها. واستخدمنا متخصصي التقييم الداخلي لدينا لتقييم مدى معقولية المعدلات وإعادة حسابها على نحو مستقل، مع مراعاة البيانات الداخلية والخارجية التي تم الحصول عليها بشكل مستقل.

قمنا كذلك بإجراء حساب انخفاض القيمة واختبار حساسيته تجاه التغيرات في الافتراضات واختبرنا مدى ملاءمة واكتمال الإفصاحات الواردة في القوائم المالية المتعلقة بالاستثمارات في الشركات الشقيقة والشركات التابعة.

وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 بشأن انخفاض قيمة الأصول الذي يشترط ألا تُدرج الأصول بقيمة أعلى من قيمتها القابلة للاسترداد. يتم إجراء مراجعة لانخفاض قيمة الأصول غير المالية عندما تكون هناك مؤشرات على أن هذه الأصول قد انخفضت قيمتها.

تشتمل استثمارات المجموعة والشركة الأم في الشركات الشقيقة البالغة 55.72 مليون ريال عماني والمدرجة في قوائمها المالية على الاستثمارات في بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع ("بنك صحار") وشركة المركز المالي ش.م.ع.ع (فينكوب) بمبلغ 53.91 مليون ريال عماني و1.81 مليون ريال عماني على الترتيب. علاوة على ذلك، تشمل استثمارات الشركة الأم في الشركات التابعة استثمارات في شركة أفاق بقيمة 1.64 مليون ريال عماني وشركة واصل للصرافة بقيمة 2.89 مليون ريال عماني. وتحدد الإدارة المبلغ القابل للاسترداد من الاستثمار في بنك صحار باستخدام نموذج نمو توزيعات الأرباح والاستثمارات في شركات فينكوب وأفاق واصل للصرافة باستخدام نموذج التدفق النقدي المخصوم. اكتشفت الشركة الأم والمجموعة وجود انخفاض بقيمة 150,000 ريال عماني و318,263 ريال عماني بالترتيب في استثمارات شركة فينكوب وأفاق في 2018. في القوائم المالية المجمعة للمجموعة، تم تسجيل انخفاض استثمار شركة أفاق مقارنة بقيمة الشهرة التجارية وتم تحديد الأصول غير الملموسة الأخرى خلال الاستحواذ على شركة أفاق.

ركزنا على هذا الجانب نظرًا لوجود مؤشرات على انخفاض القيمة حيث إن القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات أعلى من قيمتها السوقية المدرجة، وربحية الشركة المعنية المستثمر فيها، ووضع صافي الأصول للشركة المستثمر فيها. بالنظر إلى الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات، يمكن أن يكون لاحتتمالية الاعتراف برسوم انخفاض القيمة أثر كبير على المركز المالي المعلن للمجموعة وللشركة الأم وكذلك أدائهما المالي المعلن وأرباحهما للسهم الواحد. علاوة على ذلك، يوجد حكم هام يرتبط بإجراء اختبارات انخفاض القيمة التي تستند إلى افتراضات متغيرة بشكل محتمل.

راجع الإيضاح 8 والإيضاح 9 (الاستثمار في الشركات الشقيقة والاستثمار في الشركات التابعة) الملحقين بالقوائم المالية حيث تم فيهما مناقشة انخفاض القيمة في الشركات الشقيقة والشركات التابعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

منهجنا في المراجعة (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

مسألة التدقيق الرئيسية	كيف عالجت مسألة التدقيق الرئيسية في تدقيقنا
المكونات الجوهرية التي تم تدقيقها بواسطة مدقق بخلاف برايس وترهاوس كوبرز - المجموعة والشركة الأم	يتم احتساب حصة الشركة الأم البالغة 15.37% في بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع ("بنك صحار") بموجب طريقة حقوق المساهمين. بلغت الحصة من الأرباح بعد الضرائب من بنك صحار 4.53 مليون ريال عماني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وبلغت حصة المجموعة والشركة الأم من صافي أصول بنك صحار 53.91 مليون ريال عماني اعتباراً من 31 ديسمبر 2018. (راجع الإيضاح 8)
ركزنا على هذا الجانب نظراً إلى أن بنك صحار يمثل استثماراً مهماً بالنسبة إلى المجموعة والشركة الأم ويتم تدقيق حساباته بواسطة مدققين بخلاف برايس وترهاوس كوبرز.	التقينا بمدققي بنك صحار وناقشنا مخاطر التدقيق المحددة من جانبهم ونهج التدقيق المتبع لديهم، وبمجرد الانتهاء من التدقيق، استعرضنا أوراق العمل الخاصة بهم وناقشنا معهم نتائج عملهم.
	حصلنا على الردود على توجيهات التدقيق الجماعي الخاصة بنا لتحديد ما إذا كان مدقق بنك صحار قد قام بعمل مناسب وجمع أدلة تدقيق كافية وذات صلة بأدلة التدقيق.
	لقد أجرينا مناقشات معهم أيضاً وقمنا الأثر على القوائم المالية الخاصة بالمجموعة والشركة الأم فيما يتعلق بأمور المراجعة الرئيسية لبنك صحار.

معلومات أخرى

أعضاء مجلس الإدارة والإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتحليل ومناقشة الإدارة، ولكنها لا تتضمن هذه القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حول تلك القوائم المالية والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات والتقرير السنوي والمتوقع توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإنما لا ولن نقدم أي استنتاج حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعة هذه القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع هذه القوائم المالية أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه في المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء مادية.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. كما هو موضح في فقرة أساس الآراء، بما في ذلك الأساس للرأي المتحفظ على الأداء المالي المجمع والتدفقات النقدية المجمعة للمجموعة. الوارد أعلاه، لم نتمكن من مراقبة جرد المخزون الختامي للسنة السابقة الخاص بشركة تابعة للمجموعة، ولم نتمكن من تنفيذ إجراءات بديلة، وعليه لم نتمكن من الاستنتاج إلى ما إذا كانت هذه المعلومات تتضمن أخطاء جوهرية تتعلق بهذه المسألة أم لا.

وكما ذكرنا سابقاً عن القوائم المالية للمجموعة، لم نتمكن من الحصول على أدلة مراجعة مناسبة وكافية توفر أساساً لرأي المراجعة ولذلك ونحن في وضع لا يسمح لنا بإبداء رأي حول المعلومات الأخرى للمجموعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول القوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الهيئة العامة لسوق المال ("الهيئة") ذات العلاقة في سلطنة عمان وقانون الشركات التجارية لعام 1974 وتعديلاته وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد هذه القوائم المالية فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم قدرة الشركة الأم والمجموعة على الاستمرار في ممارسة أعمالها، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يرغبون في تصفية الشركة الأم والمجموعة أو إيقاف أعمالهما، أو لا يملكون خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة الأم والمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت هذه القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس تقديرات مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالاتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في هذه القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة ثبوتية كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال أعلى منها لتلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة الأم.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة الأم و/أو المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في هذه القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها نتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع الشركة الأم و/أو المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.

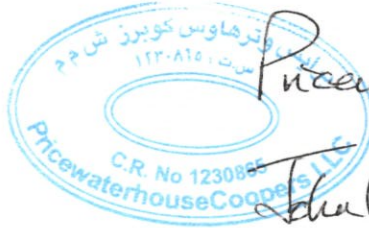
تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع. (تابع)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية (تابع)

- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي بشأن القوائم المالية المجمعة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال المراجعة على المجموعة والإشراف عليها وعلى أدائها. ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا بشأن التدقيق.
- كما نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقررين ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء مراجعتنا.
- نقدم أيضاً للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبذلهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.
- ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للشركة الأم للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير المراجعة الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن الأمر ينبغي عدم إدراجه في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإفصاح.

تقرير حول متطلبات قانونية وتقييمية أخرى

علاوة على ذلك نفيد بأن هذه القوائم المالية قد تم إعدادها وتلزم، من كافة جوانبها الجوهرية، بالمتطلبات ذات العلاقة للهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان وقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته.



جون مولوي

مسقط، سلطنة عمان

٢٦ مارس ٢٠١٩